

# من تراث القضاة

## وثيقة توكيل



كان التوكيل في السابق له مكانته وكانت الوكالة ذات أسلوب مميز وصياغة متينة ونورد هنا نموذج لإحدى الوكالات الشرعية الصادرة من محكمة جدة بعدد ٤٤ وتاريخ الثالث من شهر ذي الحجة من العام الرابع والثلاثين والثلاثمائة والألف من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة وأتم التسليم وتتضمن تلك الوكالة بعض العبارات الرنانة نحو «مجلس الشرع الشريف الأنور ومحل الدين المنيف الأزهر

المعقود بمحكمة جدة...» و«وكلت عن نفسي واثبت مناب شخصي الرجل الحر المكلف العاقل...».

ومضمون الوكالة يشتمل على تفاصيل دقيقة في التوكيل على إحدى القضايا وما يتفرع عنها وجاهاً وغياباً واستينافاً وتميزاً وتفويض من يشاء وكالة مطلقة مفضولة شرعية موقوفة على قبوله إياها، وكاتب هذه الوكالة بإمضاء حامد محمد حمد، ووقي قاضي محكمة جدة سابقاً - رحمه الله - والمطلع على مثل هذه المخطوطات يجد الاهتمام بالتوثيق الشرعي آنذاك مما يتطلب الاهتمام بالتراث القضائي والعناية به.

## إثبات وقفية



وهذه وثيقة مميزة تحكي لنا تراثاً قضائياً وتعتبر من المخطوطات التي عثر عليها أبان فترة حكم بني خالد في الأحساء وقت الدولتين العثمانية والسعودية، حيث صادق عليها خالد بن سعود أمير الدولة السعودية والشيخ عبداللطيف بن عبدالرحمن بن نعيم قاضي الأحساء آنذاك، والشيخ إبراهيم بن سيف الذي حكم بصحتها وكان ذلك في الثاني من محرم

عام ١٢٣٦هـ وكانت تتضمن إثبات وقفية على أحد مساجد قلعة الكوت بمحلة فريق المطاوعة في مدينة الأحساء ويلاحظ عليها شروحات جانبية وعلوية بخط أصحابها وأختامهم، ولأهمية هذه الوثائق التي تزخر بها محاكمنا والمتعاملين معها يؤكد مدى الحاجة إلى إدارة مختصة للعناية بالوثائق الشرعية، فهي بمثابة الكنز الذي يحفظ للقضاء ماضيه التليد ويكون مادة تأصيلية مرجعية يستفاد منها، يحكي ماضي قضائنا ويجعل للقضاة الحاضرة فرصة الاطلاع على هذا التراث القضائي الهائل.



## نموذج اقرار

ويوجد نموذج آخر في الاقرار بشهادة على وقف وقّع عليها عدد من المشايخ والوجهاء يؤكدوا أهمية التوثيق والعناية به في ذلك الوقت حفاظاً للحقوق واثباتاً للملكيات.